

إنعكاسات إستراتيجية الخصخصة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية

- دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية -

أ. محمد زرقون، جامعة ورقلة،

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر عمليات الخصخصة على الأداء المالي لبعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وفقا لأساليب الخصخصة المختلفة، وذلك بغية التعرف على أساليب الخصخصة، وكذا التعرف على مزايا وعيوب آليات الخصخصة المختلفة، وهل اختلفت كفاءة الأداء المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية في الفترة التالية للخصخصة أم لا؟

الكلمات المفتاح : المؤسسة العمومية الاقتصادية، الخصخصة، الشراكة، الإكتتاب العام في البورصة، التنازل لصالح الأجراء.

تمهيد : تتناول هذه الورقة موضوع الخصخصة وأثره على الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث أصبحت ظاهرة الخصخصة وتوسيع قواعد الملكية ظاهرة عالمية، تقوم بها العديد من الدول في جميع أنحاء العالم، وبخاصة الدول التي يمثل فيها القطاع العام القطاع الرئيسي للإقتصاد الوطني، حيث يتم حوصصة مؤسسات القطاع العام المملوكة للدولة لتحويلها من ملكية عامة إلى ملكية خاصة تساعد على توسيع قاعدة الملكية، وكأحد العناصر الأساسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والإعتماد على آليات السوق. وتعتبر الجزائر من الدول النامية التي يمثل القطاع العام فيها قطاعا رئيسيا داخل الإقتصاد الوطني، ومنذ سنة 1995 تقوم الدولة بخصخصة المؤسسات العمومية الاقتصادية المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص لتوسيع قاعدة الملكية وفق برنامج معد لذلك، وأستند في تنفيذها إلى العديد من الأساليب المستخدمة في تغيير نمط ملكية المؤسسات العمومية الاقتصادية والتي تمثلت في:

- حوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص؛
- حوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية من خلال طرح أسهم الشركات للإكتتاب العام في البورصة؛
- حوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية من خلال بيع أسهم المؤسسات لصالح الأجراء؛
- كما توجد أساليب أخرى تمثلت في عقود الإدارة و عقود التأجير وعقود الإمتياز.

وبناء على ما سبق، يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذه الورقة البحثية على النحو التالي:

ما مدى فعالية الخصخصة في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية في الفترة التالية للخصخصة ؟

إن دراستنا هذه تهدف إلى الإجابة على التساؤل السابق، من خلال تقييم الأداء المالي للمؤسسات التي تم حوصصتها في كل من الفترة السابقة والفترة التالية للخصخصة، وتخدم الدراسة بما ستكشف عنه من نتائج ما يلي:

- التعرف على أهداف الخصخصة وتقنياتها ومدى أهمية الإصلاحات لدعم عملية الخصخصة وترشيد دور الدولة في الحياة الاقتصادية؛
- محاولة دراسة وتقييم لجملة الإصلاحات المتبعة من طرف الدولة وتحديد مدى فعاليتها؛
- قياس مدى التغير الحاصل في مؤشرات الأداء المالي نتيجة لتغير أسلوب الخصخصة؛

وعلى هذا الأساس فإن الدراسة قسمت إلى محورين رئيسيين حيث نتناول ما يلي:

- دور وأهمية الخصخصة في الإصلاح الاقتصادي؛
- دراسة الآثار المالية لإستراتيجية الخصخصة لبعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛

1- دور وأهمية الخصخصة في الإصلاح الاقتصادي.

قد ظهر على الإقتصاد العالمي بشكل عام وعلى الدول النامية بشكل خاص تطور ونمو متزايد الأمر الذي أدى إلى ظهور مفاهيم و مبادئ إقتصاد السوق وإعادة النظر في ضرورة مشاركة القطاع الخاص بشكل جزئي أو كلي في إدارة وتشغيل بعض المؤسسات

العامية تحت إسم «الخصخصة»، حيث ظهرت كإتجاهات حديثة لنقل الملكية وبرزت كإحدى أنجع الوسائل المعاصرة في إطار إصلاح القطاع العام وإعادة الهيكلة لتحسين الأداء.

1-1 الخصخصة كإتجاهات حديثة لنقل الملكية : لقد ظهرت كلمة الخصخصة (Privatization) في المعاجم الغربية لأول مرة في عام 1983، أي خلال الحقبة التاشيرية في بريطانيا، في الطبعة التاسعة لـ Webster's New Collegiate Dictionary وهي كلمة جديدة آخذة بالإنتشار وتم تعريفها على أساس أنها تحويل الأعمال و المشاريع الحكومية إلى الملكية الخاصة.¹ ولغويا تعرف الخصخصة على أنها زيادة نسبة القطاع الخاص من القطاع الوطني.²

وقد عرفها قاموس "Grand Larousse" سنة 1987 الذي إعتبرها "الفعل «Action» الذي من شأنه تحويل نشاط أو مؤسسة مملوكة للقطاع العام إلى القطاع الخاص".³

ونظرا لحداثة عهد هذا المصطلح فلم يتفق لغاية الآن على إختيار مصطلح عربي ليقابل كلمة Privatization الإنجليزية حيث أستخدمت العديد من المصطلحات للتعبير عن هذا المفهوم مثل:⁴ الخصخصة، التخصيصية، التخصيص، الخاصة، النخاص، الخاصة، الخاصية، التخاصية، الإستخصاص، التحويل إلى الخاص، التفريد، الأهلة، الفردنة، التفويت، نزع الملكية العامة، البرفئة، التملك، التصرفية... إلخ. ولكن من أكثر هذا المصطلحات شيوعا في الإستخدام نجد تعبير «الخصخصة» و«التخصيص» والمستعملة في دول المشرق العربي خاصة أما في الجزائر والمغرب العربي فيطلق عليها تعبير «الخصخصة» نظرا لورودها في التشريع المعمول به وهو المصطلح الذي سوف نستخدمه في هذه الدراسة وعلى إعتبار التأنيث لهذا المصطلح.

وبأني إصطلاح «الخصخصة» في اللغة العربية على وزن (الفعللة) و إصطلاح «التخصيص» على وزن (التفعيل) وقد جاء في مختار الصحاح في المعنى اللغوي للفعل الثلاثي (خصص) يعني خصه بالشيء (خصوصا وخصوصية) و إختصه بكذا (خصه به) والخاصة ضد العامة وكلمة خص تعني إفراد بالشيء و خاص تعني فردي أو ذو ملكية فردية.⁵

وقد إصطلح اللغويين على أنه لتأكيد المعنى وتعظيمه يكرر الحرفان الأولان من المصدر الثلاثي للفعل كأن يقال (خصص) وعلى ذلك فإن إصطلاح «الخصخصة و التخصيص» صحيحان من الناحية اللغوية إلا أن المصطلح الأول أدق من المصطلح الثاني.⁶ والخصخصة على الرغم من إختلاف مسميات وتعريفات هذا المصطلح تشير بصفة عامة إلى تلك الإستراتيجية أو العملية المنهجية التي تسعى إلى تغيير صفة الإقتصاد من إقتصاد يعتمد على القطاع العام إلى إقتصاد يعتمد على القطاع الخاص.

1-2 مفهوم الخصخصة في القانون الجزائري : إن عملية الخصخصة في الجزائر لم تكن حديثة العهد، فقد ظهرت في عدة أشكال ومست قطاعات عديدة قبل أن تصل إلى المؤسسة العمومية، ويمكن القول أنها ظهرت لأول مرة في بداية الثمانينات مع صدور القانون 84/81 المتعلق بالتنازل عن الأملاك العمومية للخواص بأسعار رمزية، هذا الأخير تم تعديله سنة 1986 بالقانون 03/86 المؤرخ في 04 فبراير 1986، والذي وسع دائرة التنازل لتشمل الأملاك العقارية التي دخلت في الإستغلال إبتداء من سنة 1981، ثم تبع ذلك القانون 19/87، المتعلق بالمستثمرات الفلاحية الخاصة (EAI) (Exploitation Agricole Individuelle) والمستثمرات الفلاحية الجماعية (EAC) (Exploitation Agricole collective) الذي تم على أساسه تفكيك المؤسسات الزراعية المسيرة ذاتيا إلى مستثمرات جماعية وفردية وكذا توزيع الأراضي التي كانت تابعة لممتلكات الثورة الزراعية على هذا الأساس،⁷ كما صدرت قوانين الإصلاحات وهذا إبتداء من جانفي 1988، متمثلة في القانون 02/88 حول إستقلالية المؤسسة العمومية، والقانون 03/88 الخاص بالتخطيط، وكذا القانون 03/88 الخاص بصناديق المساهمة، وفي النهاية قانون 01/89 الذي يتمم مفهوم العقد «التسييري» وخصائصه الأساسية،⁸ كما أن دستور 23 فيفري 1989 وبالأخص في مادته 12 يدقق في مجال الملكية العمومية، هذا الأخير وفي مادته 18 يميز بين المجال الخاص للدولة ومجالها العمومي.

أما في المجال البنكي والمالي يمكن ذكر القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض الذي نص على إستقلالية البنك المركزي وإنشاء السوق المالي وتفعيل العلاقة ما بين البنوك التجارية والمؤسسات الإقتصادية، وكذا القانون 10/93 المتعلق ببورصة القيم

المنقولة. وتبعاً لذلك فإن الشروع الفعلي في عملية الخوصصة وعلى نطاق واسع تجسدت من خلال الإطار القانوني والمؤسسي بداية مع قانون المالية التكميلي لسنة 1994 الذي سمح لأول مرة ببيع المؤسسات العمومية والتنازل عن تسييرها لصالح مسيرين خواص، كل ذلك هو المحتوى الذي جاء به المرسوم رقم 22/95 بتاريخ 26 أوت 1995 هذا القانون المعدل والمراجع بالقرار رقم 10/96 لجانفي 1996، فقد سمح بتوضيح طرق الخوصصة وكذا الفروع التي تخضع لذلك ومختلف الإجراءات المتعلقة بهذه العملية، وبدخول سنة 2001 جاء الأمر 04/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، لتتوسع الخوصصة إلى كافة مجال النشاط الاقتصادي.

أما مفهوم الخوصصة وفقاً للمشرع الجزائري فيمكن تناوله من زاويتين، تتعلق الأولى بالتعريف الذي نص عليه الأمر 22/95، المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية على إعتبره القانون الأول والذي تمت بموجبه العمليات الأولى للخوصصة، أما الزاوية الثانية فتقدم المفهوم الذي يحمله التشريع الجديد الساري المفعول الذي يحل محل التشريع السابق، وهو المتضمن في الأمر رقم 04/01 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها. فحسب الأمر 22/95 فإن المشرع الجزائري أورد لها معنيين هما:⁹

* **المعنى الأول:** الخوصصة هي كل معاملة تجارية تؤدي إلى تحويل ملكية كل الأصول المادية أو المعنوية في مؤسسة عمومية سواء جزء أو كل رأس مالها لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للقانون الخاص؛

* **المعنى الثاني:** الخوصصة هي كل معاملة تؤدي إلى تحويل تسيير مؤسسة عمومية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للقانون الخاص.

ما يمكن ملاحظته على هذا التعريف أنه قد تشمل خوصصة التسيير بالإضافة إلى خوصصة الملكية، ولكن يبقى مفهوماً ضيقاً، لأنه إعتبر عملية الخوصصة نقل ملكية وتسيير مشاريع قائمة من عون إقتصادي «الدولة»، إلى أعوان إقتصاديين آخرين «خواص» فقط، أي أن الخوصصة من هذا المنظور تتعدى عملية بيع الأصول لتشمل حتى خوصصة التسيير بإسناد هذه المهمة للخواص بهدف تأهيل المؤسسات المعنية.

أما الأمر 04/01 فقد عرف الخوصصة في مادته رقم 13 على أنها: «كل صفقة تتجسد في نقل الملكية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للقانون الخاص من غير المؤسسات العمومية».¹⁰

وعليه فإن هذا التعريف الوارد في التشريع الجديد الذي ألغى الأمر 95/22، لا يتضمن أية إشارة لخوصصة التسيير بصيغ تعاقدية محددة التي نص عليها التشريع الملغى وإنما إقتصر على نقل الملكية إلى أشخاص تابعين للقانون الخاص وقد بين طبيعة هذه الملكية على ما يلي:

- إما على عامل رأس المال الذي تحوزه الدولة أو أي شخص معنوي خاضع للقانون العام أو على جزء منه سواء كانت هذه الحيازة بصفة مباشرة أو غير مباشرة؛
- كذلك على الأصول التي تشكل وحدة إستغلال مستقلة في المؤسسات التابعة للدولة.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية خوصصة رأس المال هذه تتم من خلال التنازل عن أسهم أو حصص إجتماعية أو إكتتاب للزيادة في رأس المال.

1-3 تقييم حصيللة برنامج الخوصصة في الجزائر :

* **أولاً:** عند تقييم عمليات الخوصصة والشراكة المنجزة خلال الفترة ما بين سنة 1998 و أوت 2001، وإن كانت الحصيللة محيية، نجد أنه تم القيام ببعض العمليات مثل:

أ/- العرض في البورصة للمؤسسات العمومية الاقتصادية: فتح رأس مال (20%) لشركات فندق الأوراسي، رياض سطيف وصيدال؛

ب/- الشراكة بين مؤسسة **ENAD** و المجموعة الألمانية **HENKEL**، و منه تأسيس الشركة المختلطة **HENKEL ENAD Algérie : HEA** برأس مال قدره 89,6 مليون دولار، يُقسم إلى 60 % كحصة الشريك الأجنبي و 40 % كحصة المجمع **ENAD**، حول قطب مؤسس من مركبين في عين تموشنت و الرغاية؛

ج/- الشراكة بين الشركة القابضة الهندية **LNM** و المجموعة الصناعية للحديد والصلب **SIDER**، و منه تأسيس شركة الإقتصاد المختلط الجزائرية الهندية (**Arcelor-Mittal Steel Annaba**) برأس مال قدره 18.004.720.000 دج، يُقسم إلى 70 % كحصة الشريك الأجنبي و 30 % كحصة المجمع الجزائري **SIDER**؛

د/- التنازل لصالح العمال عن بعض أصول المؤسسات المنحلة؛

* **ثانياً:** و بين سنة 2001 و 2002، ووفقاً لقوانين الخوصصة الجديدة (الأمر 04/01) الصادر يوم 20 أوت 2001، ظهر تخلياً أكثر وضوحاً من طرف الدولة لصالح المزيد من عمليات الخوصصة التي تشمل كل الشركات بإستثناء سوناطراك. هذا التشريع الجديد يبدو كأنه أعطى بعضاً من الدينامية لمسار الخوصصة والأرقام التي نشرت من طرف وزارة المساهمة المكلفة بالعملية، أشارت إلى بعض التقدم الذي يستحق التوقف عنده. 1270 شركة كانت معنية بالخوصصة، منها 459 مؤسسة عمومية إقتصادية و 713 فرع. و يتعلق الأمر أساساً بمؤسسات متوسطة وأغلبها مؤسسات صغيرة، وتشير وزارة المساهمة وترقية الإستثمار إلى أن 145 مؤسسة فقط هي عبارة عن شركات كبرى.

* **ثالثاً:** و حسب حصيلة نشرها مجلس مساهمات الدولة، فإن عمليات الخوصصة المنجزة بين سنة 2003 و ديسمبر 2007 تتمثل في 417 مؤسسة موضحة في الجدول رقم (01).

بحيث تم سنة 2003 خوصصة 20 مؤسسة وإرتفع العدد إلى 58 سنة 2004، ثم 113 سنة 2005، ثم 116 سنة 2006 ثم 110 سنة 2007، أي بتراجع نسبي، كما بلغ عدد المؤسسات المخوصصة بنسبة 100% 192 مؤسسة و المخوصصة بنسبة تفوق 50% 33 مؤسسة و المخوصصة بنسبة تقل عن الـ 50% 11 مؤسسة، بينما إستفاد العمال بـ 69 مؤسسة.

2- دراسة الآثار المالية لإستراتيجية الخوصصة لبعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

بهدف معرفة أثر الخوصصة على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على إشكالياتها تم إختيار عينة تحكيمية غير إحصائية من المؤسسات الاقتصادية المخوصصة وفقاً للأسس التالية:

- تحول ملكية المؤسسات من ملكية عامة إلى ملكية خاصة بفعل الخوصصة تبعاً لأساليب الخوصصة؛
- أن يتوفر لتلك المؤسسات سلسلة زمنية من العمل تحت مظلة القطاع الخاص لا تقل عن 03 ثلاث سنوات حتى يتوفر بيانات مالية (الميزانية و جدول حسابات النتائج) تسمح بمقارنة أداء تلك المؤسسات قبل و بعد الخوصصة.

1-2 البطاقة الفنية وأهم الخصائص الرئيسية للمؤسسات موضوع الدراسة.

لقد تم التعامل مع مؤسسات الدراسة من خلال أساليب الخوصصة المختلفة كما يلي:

1-1-2 الشراكة كأسلوب خوصصة مجمع Arcelor-Mittal Steel Annaba : يعتبر مجمع **Arcelor-Mittal Steel Annaba** شركة مختلطة الإقتصاد جزائرية هندية، خاضعة للقانون التجاري الجزائري، وقانون الإستثمار الخاص، إتخذت شكل شركة ذات أسهم (SPA) يبلغ رأس مالها 18.004.720.000 دج، مهمتها إنتاج و تسويق منتج الحديد والصلب، أنشئت في 18 أكتوبر 2001 في إطار الشراكة من أجل تأهيل صناعة الحديد والصلب بين المجموعة الصناعية للحديد والصلب سيدار (**Groupe**)

(Sider) الجزائرية ومجموعة (LNM) الهندية، هذه الأخيرة تملك نسبة عالية من رأس المال تقدر بـ 70%، في حين تمثل مساهمة الطرف الجزائري نسبة 30%. ولقد أختيرت هذه المؤسسة وفقا للأسس التالية:

- * تحول ملكية المؤسسة من ملكية عامة إلى ملكية خاصة بالأغلبية بفعل الشراكة؛
- * إمتلاك الطرف الأجنبي الخاص لأغلبية رأس مال الشركة حوالي 70% من رأس المال الإجمالي؛

وقد حددنا المجال الزمني للدراسة في الفترة (2004/1999)، وقسمنا هذه الفترة إلى مرحلتين: مرحلة الملكية العامة ممثلة بالمجموعة الصناعية للحديد والصلب (Groupe Sider) (2001/1999)، ومرحلة الملكية الخاصة ممثلة بشركة الإقتصاد المختلط الجزائرية الهندية (Arcelor-Mittal Steel Annaba) (2004/2001).

2-1-2 الإكتتاب العام كأسلوب لخصوصية مؤسسة تسيير فندق الأوراسي : تعتبر هذه المؤسسة من المؤسسات الرائدة في القطاع الخدماتي، حيث إستطاعت أن تكون من بين المؤسسات الأولى المدججة في البورصة، لقد تم تحويل ملكية مؤسسة تسيير فندق الأوراسي إلى الشركة القابضة للخدمات بموجب المرسوم 95-25 المتعلق بتسيير الأموال التجارية للدولة، وبموجب ذلك قامت المؤسسة برفع رأسمالها في إطار تدعيم قدراتها المالية، عن طريق إدماج فرق إعادة التقييم، حيث أصبح رأسمالها يعادل 1.5 مليار دينار جزائري.

ولتنفيذ برنامج الخصوصية المسطر من طرف الدولة والرامي إلى تنشيط بورصة الجزائر تقرر في بداية سنة 1999 طرح جزء من رأس مال المؤسسة بنسبة 20% للإكتتاب العام، وهو ما يعادل مليون سهم بقيمة إسمية 250 دينار للسهم حيث تكفلت بهذه المهمة مؤسسة الراشد المالي. ولتوضيح وضعية المؤسسة التي دخلت إلى بورصة الجزائر بتاريخ 14 فيفري 2000، فإنه من الأفضل الإستعانة بالبطاقة الفنية الآتية:

- إسم الشركة وغرضها الإجتماعي: مؤسسة تسيير فندق الأوراسي
- رأس المال الإجتماعي: شركة ذات أسهم برأسمال إجتماعي 1,5 مليار دينار جزائري
- طبيعة العملية: العرض العمومي للبيع بأسعار ثابتة بنسبة 20% من رأسمالها الإجتماعي أي ما يعادل 1.2 مليون سهم
- عدد المساهمين الجدد: 10800 مساهم جديد
- المساهم الرئيسي: الشركة العمومية القابضة للخدمات بنسبة 80%
- العملية المنجزة: عرض عمومي لبيع 1.2 مليون سهم إسمي بقيمة 250 دج للسهم وبسعر إصدار 400 دج للسهم
- تاريخ العرض: من 15 جوان إلى 15 جويلية 1999
- تأشير لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة: التأشير رقم 01/99 بتاريخ 24 ماي 1998
- تاريخ الدخول إلى البورصة: 20 جانفي 2000
- تاريخ أول تسعيرة في البورصة: 14 فيفري 1999

وقد حددنا المجال الزمني للدراسة في الفترة (2003/1997)، وقسمنا هذه الفترة إلى مرحلتين: مرحلة الملكية العامة أي قبل الدخول إلى البورصة (1999/1997)، ومرحلة الملكية الخاصة (بالرغم من محدودية النسبة 20%)، أي بعد الدخول إلى البورصة (2003/2001) وإهمال سنة 2000 باعتبارها سنة الدخول إلى البورصة.

2-1-3 التنازل لصالح الأجراء كأسلوب لخصوصية المؤسسات العمومية الإقتصادية في ولاية ورقلة : هناك العديد من المؤسسات العمومية الإقتصادية التي تم حوصصتها من خلال بيع أسهمها بالكامل لصالح العمال، وتحولت من مؤسسات عمومية مملوكة للدولة إلى مؤسسات خاصة مملوكة للأجراء، وبغية عملية التحليل الخاصة بأثر التغير في نمط الملكية من خلال التنازل لصالح الأجراء وأثره على الفعالية المالية للمؤسسات مجال الدراسة، سيتم تناول عينة من الشركات التي بيعت بالكامل لصالح الأجراء خلال

الثلاث السنوات الأولى قبل التنازل ثم بعد انطلاقتها بثلاث سنوات، وسوف نعلم في تحديد حجم عينة البحث على أسلوب الحصر الشامل للمؤسسات التي تم خصصتها لصالح الأجراء والتي تنشط في مدينة ورقلة، والتي بلغ عددها منذ بداية برنامج الخصوصية في سنة 1997 وحتى نهاية سنة 2008 حوالي (07) مؤسسات عمومية إقتصادية لتتحول إلى حوالي (17) مؤسسة خاصة للأجراء، ولقد تم إستبعاد مؤسستين عموميتين (02) بعد تحولها إلى حوالي (08) مؤسسات خاصة بالأجراء، نظرا لعدم توافر بيانات مالية تسمح بالمقارنة بالإضافة إلى كون بعضها في حالة تصفية وبعضها مجمد النشاط، وعلى ذلك تصبح المؤسسات المستوفية لشروط البحث (05) مؤسسات عمومية إقتصادية منشئة بذلك (09) مؤسسات خاصة. والمؤسسات التي سوف يتم دراستها موضحة في الجدول رقم (02).

2-2 التحليل المقارن لأثر إستراتيجية الخصوصية على الأداء المالي للمؤسسات موضوع الدراسة : فيما يلي إستعراض لنتائج الدراسة التطبيقية فيما يتعلق بأداء المؤسسات الاقتصادية التي تم خصصتها بإستخدام الأساليب المختلفة، ولقد تم خصصة المؤسسات الخاضعة للدراسة بإستخدام ثلاث أساليب وهي:

- **الأسلوب الأول:** الخصوصية من خلال الشراكة ممثلة بشركة (Arcelor-Mittal Steel Annaba)، حيث تمثل نسبة الملكية الخاصة في هذه المؤسسة 70% ؛
- **الأسلوب الثاني:** الخصوصية من خلال الإكتتاب العام في البورصة ممثلة بمؤسسة تسيير فندق الأوراسي، حيث تمثل نسبة الملكية الخاصة في هذه المؤسسة 20% ؛
- **الأسلوب الثالث:** الخصوصية من خلال التنازل لصالح الأجراء ممثلة بالمؤسسات الاقتصادية في ولاية ورقلة، حيث تمثل نسبة الملكية الخاصة في هذه المؤسسات 100%.

1-2-1 مؤشرات الأداء الربحي (المردودية) : يعرض الجدول رقم (03) البيانات الخاصة بمؤشرات الأداء الربحي (المردودية) قبل وبعد الخصوصية للمؤسسات التي تم خصصتها بإستخدام الأساليب المختلفة وتظهر النتائج ما يلي:

- 1- تحسن عام في مستوى الأداء الربحي المحقق للمؤسسات التي تم خصصتها بإستخدام الأسلوبين الأول والثاني على حد سواء من خلال زيادة مؤشرات الأداء الربحية المختلفة بعد الخصوصية؛
- 2- تدهور في مستوى الأداء بالنسبة للمؤسسات التي تم خصصتها بإستخدام الأسلوب الثالث من خلال إنخفاض معظم مؤشرات الأداء الربحية المختلفة بعد الخصوصية؛
- 3- من خلال معدل العائد على الأصول (ROA) كمؤشر معبر عن الأداء الربحي في المؤسسات تظهر النتائج التالية:

أ- تطور معدل العائد على الأصول (ROA) في الأسلوب الأول أي من خلال الشراكة ليرتفع من 45.09% إلى 5.80% وهو أعلى عائد محقق بين مؤسسات الأساليب الثلاث قبل أن كان أقل عائدا محققا معدل تطور يبلغ 112.86% وهي أعلى نسبة تطور حققها هذا الأسلوب مقارنة بالأساليب المختلفة. وهذا الأداء المتميز للمؤسسة في الأسلوب الأول أي خصصتها من خلال الشراكة يرجع إلى أن تغير التوجهات للملكية مختلفة من عامة إلى خاصة، حيث أن توجهات الملكية الخاصة هي التركيز على الربح، وأخيرا فإن هناك زيادة جوهرية في مستويات كلا من الربحية والمبيعات. ويتفق هذا مع ما أشار إليه Mcdonald من أهمية وجود مساهم رئيسي إستراتيجي دائم وقوي للمؤسسات المخصصة حديثا، حيث يكون لديه المقدرة المادية والخبرة الإدارية والفنية للتعامل مع هذه الشركة وتطور أدائها وتعيضها عن ضعف الإدارة، وضح إستثمارات جديدة كما أن وجود مستثمر رئيسي دائم وقوي يساعد على إختراق أسواق جديدة وزيادة التصدير وخاصة وأن المستثمر الأجنبي الهندي يملك مجمع كبير وذو خبرة وإمكانيات كبيرة في هذا المجال، وهو المفتاح الرئيسي لتطوير أداء هذه الشركة وزيادة مستوى ربحيتها.

ب- تأتي المؤسسة المخصصة بالأسلوب الثاني أي من خلال الإكتتاب العام في المرتبة الثانية من حيث معدل العائد على الأصول (ROA) حيث إرتفع المعدل من 3.74% إلى 5.63% محققا معدل تطور يبلغ 50.56%، وعلى الرغم من تحسن أداء تلك المؤسسة إلا أن هذا المعدل بعد الخوصصة لم يعرف تطورا كبيرا.

ج- تأتي المؤسسات التي تم التعامل معها من خلال الأسلوب الثالث أي من خلال التنازل لصالح الأجراء في المرتبة الأخيرة من حيث معدل العائد على الأصول (ROA) حيث بلغ 4.58% وإرتفع المعدل نوعا ما ليصل إلى 4.30% محققا معدل تطور يبلغ 6.11%، وهذا المعدل هو الأدنى بالنسبة لمجموعة المؤسسات التي تم خوصصتها من خلال الأساليب المختلفة.

2-2-2 مؤشرات أداء عناصر الإستغلال : يعرض الجدول رقم (04) البيانات الخاصة بمؤشرات أداء عناصر الإستغلال قبل وبعد الخوصصة للمؤسسات التي تم خوصصتها بإستخدام الأساليب المختلفة وتظهر النتائج ما يلي:

1- تحسن مستوى كفاءة إستغلال الأصول من خلال زيادة معدلات دوران عناصر الأصول المختلفة في الأسلوبين الأول والثاني بشكل عام، مع تدهور في مستوى الأداء بالنسبة للمؤسسات التي تم خوصصتها بإستخدام الأسلوب الثالث؛

2- بإستخدام معدل دوران الأصول كمؤشر معبر عن مستوى أداء عناصر الإستغلال تظهر النتائج التالية:

أ- يحقق الأسلوب الأول من خلال الشراكة أعلى معدل لدوران الأصول بعد الخوصصة حيث تطور المؤشر من 13.80% إلى 68.15% محققا معدل تطور يبلغ 393.80%، وبذلك تحتل هذه المؤسسة من خلال الخوصصة بالشراكة المرتبة الأولى في معدل دوران الأصول ومعدل التطور لهذا المؤشر ويرجع هذا التحسن إلى:

- زيادة جوهرية في متوسط المبيعات المحققة بمعدل 90.19%؛
- انخفاض متوسط إجمالي الأصول لهذه المؤسسة المخصصة بأسلوب الشراكة بمعدل 61.87%.

ب- تأتي مؤسسة الأسلوب الثاني من خلال الإكتتاب العام في البورصة في المرتبة الثانية من حيث تحقيقها لمعدل دوران الأصول حيث إرتفع المؤشر من 8.90% إلى 11.46% محققا معدل تطور يبلغ 28.79%، وذلك يرجع إلى:

- إرتفاع متوسط المبيعات المحققة بمعدل 37.55%؛
- إرتفاع متوسط إجمالي الأصول لهذه المؤسسة المخصصة بأسلوب الشراكة بمعدل 6.67%.

ج- تأتي مؤسسات الأسلوب الثالث من خلال التنازل لصالح الأجراء في المرتبة الثالثة والأخيرة من حيث تحقيقها لمعدل دوران الأصول حيث إنخفض المؤشر من 79.72% إلى 57.57% محققا معدل إنخفاض يبلغ 27.78%، بالرغم من تحقيقها لأعلى معدل قبل الخوصصة بالنسبة للأساليب الثلاثة، وذلك يرجع إلى:

- إنخفاض متوسط المبيعات المحققة بمعدل 29%؛
- إنخفاض متوسط إجمالي الأصول لهذه المؤسسات المخصصة بأسلوب التنازل لصالح الأجراء بمعدل 113.81%.

2-2-3 مؤشرات أداء هيكل رأس المال.

يوضح الجدول رقم (05) البيانات الخاصة بمؤشرات أداء هيكل رأس المال قبل وبعد الخوصصة للمؤسسات التي تم خوصصتها بإستخدام الأساليب المختلفة وتظهر البيانات النتائج التالية:

1- تحسن عام في مستوى أداء هيكل رأس المال بالنسبة للمؤسسة التي تم خوصصتها بإستخدام الأسلوب الأول من خلال إنخفاض معظم مؤشرات أداء هيكل رأس المال المختلفة بعد الخوصصة، وتظهر المؤسسات التي تم خوصصتها بإستخدام الأسلوبين الثاني والثالث نوع من الإنخفاض في الأداء من خلال زيادة مؤشرات أداء هيكل رأس المال المختلفة بعد الخوصصة، مع نوع من الإستقرار في الأداء قبل وبعد الخوصصة بالنسبة للأسلوب الثاني من حيث:

- إرتفاع متوسط حقوق الملكية في الأسلوب الأول بمعدل 108.17%؛
- إرتفاع متوسط حقوق الملكية بالنسبة في الأسلوب الثاني بمعدل 6.18%؛
- إنخفاض متوسط حقوق الملكية بالنسبة في الأسلوب الثالث بمعدل 71.95%.

وذلك يشير إلى تحسن الهيكل التمويلي في المؤسسة المخصوصة بأسلوب الشراكة، وزيادة مساهمة مصادر التمويل الذاتية في تمويل عمليات هذه المؤسسة، مع إنخفاض في الأداء بالنسبة لمؤسسات الأسلوبين الثاني والثالث.

2- تظهر مؤسسات الأسلوب الأول إنخفاض أكبر في نسب المديونية بشكل عام حيث تحتفظ بأقل نسبة للإستقلالية المالية بين الأساليب الثلاثة، وذلك نظرا للإرتفاع الكبير في حقوق الملكية بها، والتي بلغت 108.17%، على الرغم من إنخفاض متوسط المديونية الإجمالية بمعدل 71.10%، مما يعني أنها ذات هيكل تمويلي أفضل من مؤسسات الأساليب الأخرى.

3- بإستخدام معدل الديون للأصول أي نسبة قابلية التسديد كمؤشر معبر عن مستوى أداء هيكل رأس المال تظهر النتائج التالية:

أ- أظهرت مؤسسة الأسلوب الأول إنخفاضا بينما مؤسسات الأسلوب الثاني والثالث إرتقاعا على حد سواء في نسبة قابلية التسديد؛

ب- أظهرت مؤسسة الأسلوب الأول المخصوصة بفعل الشراكة إنخفاض في نسبة قابلية التسديد بعد الخوصصة حيث إنخفض المؤشر من 69.81% إلى 42.63% محققة معدل إنخفاض يبلغ 38.94%، وهذا الإنخفاض في المؤشر يعود إلى:

- إنخفاض متوسط إجمالي الأصول بمعدل 61.87%؛
- إنخفاض متوسط المديونية الإجمالية بمعدل 71.10%.

ج- أظهرت المؤسسات المخصوصة بالأسلوب الثالث من خلال التنازل لصالح الأجراء أعلى نسبة تطور لمؤشر قابلية التسديد بعد الخوصصة حيث تطور المؤشر من 62.67% إلى 85.50% محققا معدل تطور يبلغ 36.43%، وذلك يرجع إلى:

- إنخفاض متوسط إجمالي الأصول لهذه المؤسسات بمعدل 29%؛
- إنخفاض متوسط المديونية الإجمالية لهذه المؤسسات بمعدل 53.54%؛

وتجدر الإشارة إلى البيانات تشير إلى إعتداد مؤسسات الأسلوب الثالث بشكل أكبر على الخصوم المتداولة والقروض القصيرة الأجل، حيث إنخفض متوسط إجمالي الديون الطويلة والمتوسطة بعد الخوصصة بمعدل 6.26% في حين إرتفع متوسط إجمالي الديون القصيرة بعد الخوصصة 2.67%.

د- أظهرت مؤسسة الأسلوب الثاني من خلال الإكتتاب العام في البورصة نوع من الإستقرار من حيث تحقيقها لنسبة قابلية التسديد حيث إرتفع المؤشر من 51.61% إلى 51.83% محقق معدل تطور يبلغ 0.44%، وذلك يرجع إلى:

- إرتفاع متوسط إجمالي الأصول بالنسبة للأسلوب الثاني بمعدل 6.67%،
- إرتفاع متوسط المديونية الإجمالية بالنسبة للأسلوب الثاني بمعدل 7.12%.

وذلك يشير إلى إستقرار مستوى أداء الهيكل التمويلي في هذه المؤسسة المخصوصة بأسلوب الإكتتاب العام في البورصة.

2-2-4 مؤشرات السيولة.

يوضح الجدول رقم (06) مستوى السيولة قبل وبعد الخوصصة للمؤسسات التي تم خوصصتها بإستخدام الأساليب المختلفة وتظهر البيانات النتائج التالية:

1- هناك تحسن عام في مستوى السيولة الذي تحتفظ به مؤسسات الأسلوبين الأول والثاني حيث زادت جميع نسب السيولة، بينما مؤسسات الأسلوب الثالث فهناك إنخفاض في نسب التداول، التداول السريعة، في حين حققت مؤسسات هذا الأسلوب زيادة في النقدية ورأس المال العامل؛

2- أظهرت مؤسسات الأسلوبين الأول والثاني إرتقاعا شديدا في معدل تطور رأس المال العامل حيث:

أ- أظهرت مؤسسة الأسلوب الأول أي من خلال الشراكة نسبة تطور لرأس المال العامل بلغت 101.96%؛

ب- مؤسسات الأسلوب الثاني أظهرت إرتفاعا في رأس المال العامل بمعدل تطور يبلغ 39.56% بعد الخصصة؛

ج- مؤسسات الأسلوب الثالث أظهرت إرتفاعا ضئيلا في رأس المال العامل بمعدل تطور يبلغ 6.34% بعد الخصصة.

3- باستخدام نسبة النقدية كمؤشر معبر عن مستوى السيولة تظهر النتائج التالية:

أ- يحقق الأسلوب الأول من خلال الشراكة أعلى مستوى للنقدية بعد الخصصة حيث إرتفعت النسبة من 9.74% إلى 18.07% محققا معدل تطور يبلغ 85.60%، و هي بذلك تحقق أعلى نسبة سيولة وأعلى نسبة تطور لنسبة النقدية بين الأساليب الثلاث؛

ب- يأتي الأسلوب الثاني من خلال الإكتتاب العام في البورصة في المرتبة الثانية من حيث مستوى السيولة حيث إرتفع المؤشر من 23.59% إلى 34.65% محققا معدل تطور يبلغ 46.89%.

ج- تأتي مؤسسات الأسلوب الثالث من خلال التنازل لصالح الأجراء في المرتبة الثالثة والأخيرة من حيث تحقيقها لمستوى السيولة حيث إرتفع المؤشر من 9.54% إلى 12.47% محققا معدل إرتفاع يبلغ 30.71%.

2-2-5 مؤشرات مردودية وتشغيل الموارد البشرية : يوضح الجدول رقم (07) مؤشرات مردودية وكفاءة تشغيل الموارد البشرية قبل وبعد الخصصة للمؤسسات التي تم حوصصتها باستخدام الأساليب المختلفة وتظهر البيانات النتائج التالية:

1- هناك تحسن عام في مستوى معدل إنتاجية العمل بالنسبة لمؤسسات الأساليب الثلاثة حيث إنخفاض معدل إنتاجية العمل في جميع الأساليب وهو ما بين تحكم المؤسسات بعد الخصصة في الأجور والمرتبات وبالتالي قدرة هذه المؤسسات في تقرير بنية سليمة للقيمة المضافة، حيث:

أ- أظهرت مؤسسة الأسلوب الأول أي من خلال الشراكة أعلى نسبة إنخفاض لمعدل إنتاجية العمل بلغ 54.93%؛

ب- مؤسسات الأسلوب الثاني أظهرت إنخفاضا مستقرا نوعا ما في معدل إنتاجية العمل يبلغ 13.13% بعد الخصصة؛

ج- مؤسسات الأسلوب الثالث أظهرت إنخفاضا ضئيلا في معدل إنتاجية العمل يبلغ 6.5% بعد الخصصة.

2-2-2 هناك تحسن عام في مدى مساهم كل عامل في تحقيق القيمة المضافة، رقم الأعمال، النتيجة الصافية بالنسبة لمؤسسات الأسلوبين الأول والثاني حيث تطورت جميع نسب مردودية تشغيل الموارد البشرية، وهذا يفسر قوة رقم الأعمال والنتائج الجيدة المحققة بعد الخصصة، بينما هناك إنخفاض عام في جميع المؤشرات بالنسبة لمؤسسات الأسلوب الثالث من خلال التنازل لصالح الأجراء، وهذا يرجع إلى ضعف المبيعات والخسائر المحققة.

2-2-6 العلاقة بين الربحية و السيولة : لمعرفة العلاقة بين الربحية و السيولة قبل وبعد الخصصة للمؤسسات التي تم حوصصتها بالأساليب المختلفة سوف يتم التعبير عن الربحية بمعدل العائد على الأصول (ROA) (R11)، كما يعبر عن السيولة بنسبة السيولة الفورية (R31) (كما هي موضحة في الأشكال رقم: 1، 2، 3).

ويكون متوسط العائد هو عبارة عن متوسط قبل الخصصة مضافا إليه العائد بعد الخصصة مقسوما على 2 وذلك بإعتباره نقطة التميز " المقياس المقارن " ونفس المفهوم على نسبة السيولة الفورية ومقارنة المتوسط قبل وبعد بنقطة التفرد (التميز) هذه، فإذا كان المتوسط أعلى يعني الإرتفاع و العكس.

❖ بالنسبة للأسلوب الأول المتمثل في الشراكة:

● الإطار المربعي للعائد = $\frac{\%45.09 + \%5.8}{2} = -19.64\%$

● الإطار المربعي للسيولة = $\frac{\%9.74 + \%18.07}{2} = 13.90\%$

يشير الشكل رقم (01) إلى أن السمة الغالبة على المؤسسة بعد الشراكة أنها شركة قوية نوعا ما ذات أداء مرضي سواء في الربحية أو السيولة، و نرى أن التحول في نمط الملكية قد أدى إلى تحسن الأداء مما أدى إلى إنقاذ المؤسسة من التدهور الواضح في الأداء قبل الشراكة، حيث كانت المؤسسة قبل الشراكة في مربع الرعب، إذ يرى كلا من « ويلسون ومهيح » أن الشركات الواقعة في المربع رقم (01) هي شركات لا تستطيع البقاء أو الإستمرار وهي شركات فاشلة لا تحقق أرباح وليس لديها سيولة، حيث تشتق السيولة من الربحية، وفي الوقت نفسه تقيس السيولة الظروف و الأحوال المالية، بينما تقيس الربحية الأداء التشغيلي. 11

يؤكد ماسبق إرتفاع مؤشرات قياس عناصر الإستغلال أو كفاءة الأصول بعد الشراكة و التي تؤكد أن إرتفاع كفاءة إستغلال الأصول قد أدى إلى إرتفاع مؤشرات الربحية مع تحسن الأداء الربحي و الذي نشأ عنهما تحسن موقف السيولة وذلك كله بعد التحول في نمط الملكية.

❖ بالنسبة للأسلوب الثاني المتمثل في الإكتتاب العام في البورصة:

● الإطار المربعي للعائد = $\frac{\%3.74 + \%5.63}{2} = 4.69\%$

● الإطار المربعي للسيولة = $\frac{\%23.59 + \%34.65}{2} = 29.12\%$

يشير الشكل رقم (02) إلى أن السمة الغالبة على المؤسسة بعد الإكتتاب العام أنها شركة قوية نوعا ما ذات أداء مرضي سواء في الربحية أو السيولة، و نرى أن التحول في نمط الملكية قد أدى إلى تحسن الأداء مع نوع من الإستقرار، أي البقاء في نفس المربع. يؤكد ماسبق إرتفاع مؤشرات قياس عناصر الإستغلال أو كفاءة الأصول بعد الإكتتاب العام و التي تؤكد أن إرتفاع كفاءة إستغلال الأصول قد أدى إلى إرتفاع مؤشرات الربحية مع تحسن الأداء الربحي و الذي نشأ عنهما تحسن موقف السيولة وذلك كله بعد التحول في نمط الملكية.

❖ بالنسبة للأسلوب الثالث المتمثل في التنازل لصالح الأجراء:

● الإطار المربعي للعائد = $\frac{\%4.58 + \%4.30}{2} = -4.44\%$

● الإطار المربعي للسيولة = $\frac{\%9.54 + \%12.47}{2} = 11.01\%$

ويشير الشكل رقم (03) إلى أن السمة الغالبة على المؤسسات بعد التنازل لصالح الأجراء أنها شركة ضعيفة نوعا ما ذات أداء غير مرضي سواء في الربحية أو السيولة، و نرى أن التحول في نمط الملكية من خلال التنازل لصالح الأجراء قد أدى إلى تحسن ضئيل في الأداء لكن دون إنقاذ المؤسسات من التدهور الواضح في الأداء قبل الخصوصية، حيث كانت المؤسسات قبل الخصوصية ثم بعد ذلك في نفس المربع وهو مربع الرعب، وبالتالي حسب « ويلسون ومهيح » أن هذه المؤسسات هي مؤسسات لا تستطيع البقاء أو الإستمرار وهي شركات فاشلة لا تحقق أرباح وليس لديها سيولة.

خلاصة: يوضح الجدول رقم (08) نتائج الدراسة التطبيقية أي نتائج أثر إستراتيجية الخوصصة على الأداء المالي للمؤسسات موضوع الدراسة، حيث يظهر تحسن عام في مستوى أداء المؤسسات العمومية بعد الخوصصة في بعض جوانب الأداء بإستخدام الأساليب المختلفة وتمثل النتائج في:

1- حققت المؤسسة المخصوصة بالأسلوب الأول من خلال الشراكة المرتبة الأولى في مختلف جوانب الأداء حيث احتفظت بأعلى معدل للعائد على الأصول (ROA) كمؤشر للربحية حيث إرتفع المؤشر بمعدل **112.86%**، كما حققت أعلى معدل لدوران الأصول كمؤشر عن مستوى النشاط حيث إرتفع المؤشر بمعدل **393.80%**، كما احتفظت بأقل نسبة ديون للأصول بعد الخوصصة حيث إنخفض المؤشر بمعدل **38.94%**، كما احتفظت بأعلى نسبة سيولة بعد الخوصصة حيث إرتفع المؤشر بمعدل **85.60%**؛

2- حققت المؤسسة المخصوصة بالأسلوب الثاني من خلال الإكتتاب العام في البورصة المرتبة الثانية في تحسن مختلف جوانب الأداء، في حين جاءت المؤسسات المخصوصة بالأسلوب الثالث من خلال التنازل لصالح الأجراء في المرتبة الثالثة والأخيرة، ويعرض الجدول رقم (08) إختلاف مؤشرات الأداء بين أساليب الخوصصة المختلفة؛

3- تعتبر الشراكة من أفضل أساليب تغيير نمط ملكية المؤسسات العمومية الإقتصادية من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، سواء من حيث زيادة الربحية وتدعيم حقوق الملكية، والمحافظة على توازن نسبي بين عناصر هيكل التمويل، وتدعيم السيولة المالية ومصادر التمويل الذاتية؛

4- يعتبر تغيير نمط ملكية المؤسسات بطرح أسهمها للإكتتاب العام (بالرغم من محدودية النسبة 20% في الجزائر)، هو الشكل الثاني الذي يأتي في الترتيب من حيث أثره على كفاءة الأداء المالي للمؤسسات، بالرغم من إنخفاض فعاليته على الأداء ولكنه الشكل الأكثر فعالية في توسيع قاعدة المساهمين وملكية القطاع الخاص للمؤسسات، والأكثر تحقيقاً لأهداف الخوصصة، والأكثر فعالية في تنشيط السوق المالي، وقد يرجع إستقرار هذا الأسلوب في هذه الدراسة إلى طبيعة المؤسسة التي تم خوصصتها بهذا الأسلوب، أو لعدم تغيير أسلوب إدارتها عما كانت قبل الخوصصة، أو لحماية ودعم ورقابة الدولة لهذه المؤسسة خاصة وأن مساهمة الدولة لازالت مرتفعة أي 80%؛

5- يعتبر تغيير نمط ملكية المؤسسات من خلال التنازل لصالح الأجراء، هو الشكل الثالث الذي يأتي في الترتيب من حيث أثره على فعالية الأداء المالي للمؤسسات، بالرغم من أن الدراسة التطبيقية أسفرت أن هذا الأسلوب لم يساعد كثيراً على الإرتفاع بكفاءة الأداء المالي، يفضل إتباع هذا الأسلوب في حالة عدم القدرة على خوصصة المؤسسات بالأسلوبين السابقين، أو مراعاة البعد الإحتماعي في الخوصصة الذي يهدف على المحافظة على قوة العمل.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

جدول رقم (01): حصيلة برنامج الخوصصة في الجزائر خلال الفترة (2003-2007).

الجموع	2007	2006	2005	2004	2003	عدد العمليات
192	68	62	50	7	5	الخوصصة الإجمالية
33	7	12	11	2	1	الخوصصة الجزئية (< 50%) أغلبية
11	6	1	1	3	0	الخوصصة الجزئية (> 50%) أقلية
69	0	9	29	23	8	الاستعادة من طرف الأجراء
29	9	2	4	10	4	الشراكة المضافة
83	20	30	18	13	2	التعلي على الأصول للنواص الذين سيشترونها من جديد
417	110	116	113	58	20	الجموع

المصدر: وزارة المساهمة وترقية الإستثمار.

الجدول رقم (02): بطاقة فنية عن المؤسسات العمومية الاقتصادية (EPE) المتنازل عنها لصالح الأجراء في ولاية ورقلة.

الرقم	إسم المؤسسة العمومية الأم	تاريخ الخوصصة	إسم مؤسسة الأجراء المتفرعة	قيمة الأصول	عدد الأجراء
01	مؤسسة أشغال الطباعة للجنوب بورقلة (ETIWO)	2003/10/30	مؤسسة أشغال الطباعة للجنوب بورقلة (ETIWO)	34.506.461 دج	33
02	م. صنع مواد البناء بتقوت (EFMC)	1998/08/01	م. صنع مواد البناء بتقوت (EFMC)	106.317.992 دج	100
03	مؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي بورقلة (EDIMMA)	1997/12/25	شركة ت.ص.ع الفلاحي بتقوت (SOGDIMMA)	18.856.570 دج	8
			ش. ت.ص.ع الفلاحي للجنوب بورقلة (SODIMMAS)	17.349.000 دج	12
			شركة ت.ص.ع الفلاحي والري الصغير (SOGDIMA-PH)	13.741.000 دج	5
04	مؤسسة توزيع المواد الغذائية بورقلة (EDIPAL)	1997/12/25	ش. ت.م.غ والفلاحي والنقل للجنوب (SODIPAT)	167.085.000 دج	103
			ش. ت.م.غ للجنوب الكبير (ESSAKEB)	58.270.000 دج	05
05	مؤسسة توزيع التجهيزات المختلفة بورقلة (EDIED)	1997/12/25	شركة توزيع التجهيزات المختلفة بتقوت (SOCOED)	15.408.000 دج	13
			شركة توزيع التجهيزات المختلفة بورقلة (DIED)	79.574.000 دج	35
عدد المؤسسات العمومية الاقتصادية الأم (EPE)		05			
عدد المؤسسات الخاصة المنشئة من قبل الأجراء		09			
عدد الأجراء		314			
مجموع قيمة الأصول		511,108,023.00 دج			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقارير مديرية أملاك الدولة بولاية ورقلة.

الجدول رقم (03): مؤشرات الأداء الربحي (المردودية) للمؤسسات التي تم خوصصتها بالأساليب المختلفة.

الرقم	المؤشرات	المتوسط قبل الخوصصة			المتوسط بعد الخوصصة		
		الأسلوب الأول	الأسلوب الثاني	الأسلوب الثالث	الأسلوب الأول	الأسلوب الثاني	الأسلوب الثالث
R5	معدل الربح الصافي	-285.70%	19.38%	-4.67%	8.44%	22.70%	-110.57%
R6	معدل نتيجة الإستغلال	-35.09%	29.67%	-3.97%	9.71%	31.46%	-110.93%
R10	معدل العائد على حق الملكية (ROE)	64.12%	7.68%	8.77%	11.44%	11.69%	41.29%
R11	معدل العائد على الأصول (ROA)	-45.09%	3.74%	-4.58%	5.80%	5.63%	-4.30%
R12	معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل	231.24%	4.82%	-12.00%	8.91%	6.30%	-572.60%

المصدر: من إعداد الباحث.

الجدول رقم (04): مؤشرات أداء عناصر الإستغلال للمؤسسات التي تم خوصصتها بالأساليب المختلفة.

الرقم	المؤشرات	المتوسط قبل الخوصصة			المتوسط بعد الخوصصة		
		الأسلوب الأول	الأسلوب الثاني	الأسلوب الثالث	الأسلوب الأول	الأسلوب الثاني	الأسلوب الثالث
R16	معدل دوران الأصول	13.80%	8.90%	79.72%	68.15%	11.46%	57.57%
R17	معدل دوران الأموال الخاصة	43.99%	18.38%	215.90%	147.91%	23.80%	3393.15%
R18	مدة دوران العملاء	404 يوم	116 يوم	119 يوم	37 يوم	98 يوم	432 يوم
R19	مدة دوران الموردين	184 يوم	2 يوم	134 يوم	88 يوم	4 يوم	188 يوم
R20	مدة دوران مخزون بالمواد الأولية	169 يوم	187 يوم	220 يوم	140 يوم	295 يوم	-57 يوم
R21	مدة دوران مخزون البضاعة	448 يوم	1237 يوم	456 يوم	1 يوم	337 يوم	61 يوم
R22	أهمية BFR	-192.84%	-63.49%	-544.91%	-835.23%	-129.67%	-114.52%
R23	نسبة دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات	103.87%	11.86%	49.25%	33.49%	14.60%	65.67%

المصدر: من إعداد الباحث.

الجدول رقم (05): مؤشرات أداء هيكل رأس المال للمؤسسات التي تم خوصصتها بالأساليب المختلفة.

الرقم	المؤشرات	المتوسط قبل الخوصصة			المتوسط بعد الخوصصة		
		الأسلوب الأول	الأسلوب الثاني	الأسلوب الثالث	الأسلوب الأول	الأسلوب الثاني	الأسلوب الثالث
R24	نسبة قابلية التسديد	69.81%	51.61%	62.67%	42.63%	51.83%	85.50%
R25	نسبة الإستقلالية المالية	100.11%	106.72%	159.51%	93.65%	107.62%	6094.91%
R26	نسبة الرافعة المالية	329.95%	206.72%	241.04%	217.61%	207.62%	6163.36%
R27	نسبة الديون الطويلة والمتوسطة إلى المديونية الإجمالية	46.91%	65.44%	29.87%	64.59%	58.76%	28.00%
R28	نسبة الديون القصيرة الأجل إلى المديونية الإجمالية	53.09%	34.56%	70.13%	35.41%	41.24%	72.00%

المصدر: من إعداد الباحث.

الجدول رقم (06): مؤشرات السيولة للمؤسسات التي تم خوصصتها بالأساليب المختلفة.

الرقم	المؤشرات	المتوسط قبل الخوصصة			المتوسط بعد الخوصصة		
		الأسلوب الأول	الأسلوب الثاني	الأسلوب الثالث	الأسلوب الأول	الأسلوب الثاني	الأسلوب الثالث
R29	نسبة السيولة العامة (نسبة التداول)	128.02%	135.28%	166.16%	333.04%	162.15%	125.10%
R30	نسبة التداول السريعة (الفورية)	76.22%	122.94%	112.46%	175.11%	145.17%	87.11%
R31	نسبة التداول الفورية (النقدية)	9.74%	23.59%	9.54%	18.07%	34.65%	12.47%
R32	تطور وأهمية رأس المال العامل	73.72%	99.01%	216.91%	148.89%	138.18%	230.66%

المصدر: من إعداد الباحث.

الجدول رقم (07): مؤشرات مردودية وتشغيل الموارد البشرية للمؤسسات التي تم خوصصتها بالأساليب المختلفة.

الرقم	المؤشر	المتوسط قبل الخوصصة			المتوسط بعد الخوصصة		
		الأسلوب الأول	الأسلوب الثاني	الأسلوب الثالث	الأسلوب الأول	الأسلوب الثاني	الأسلوب الثالث
R33	معدل إنتاجية العمل	107.24%	32.09%	90.94%	48.34%	27.88%	85.03%
R34	مردودية كل عامل	354,849.34	870,749.39	234,933.06	1,192,277.91	1,185,710.75	197,347.45
R35	مردودية كل عامل بالنسبة لرقم الأعمال	1,545,048.79	1,200,359.75	1,509,728.94	3,331,063.09	1,568,632.17	1,259,909.92
R36	مردودية كل عامل بالنسبة للنتيجة	-2,385,221.88	238,303.25	-49,591.79	363,334.84	358,887.05	-77,858.03

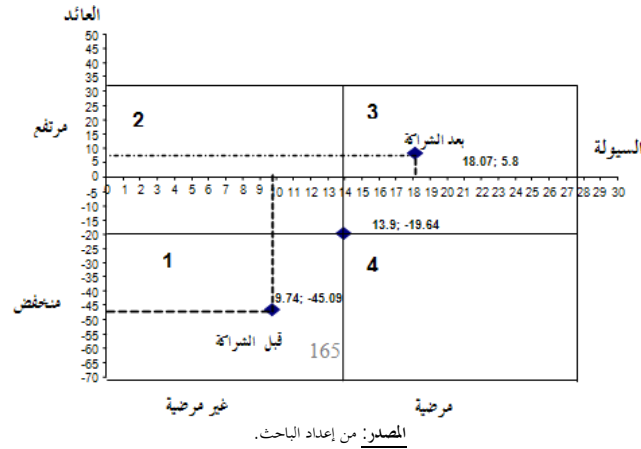
المصدر: من إعداد الباحث.

الجدول رقم (08): نسب التطور والنتائج احققها للمؤسسات التي تم خوصصتها بالأساليب المختلفة.

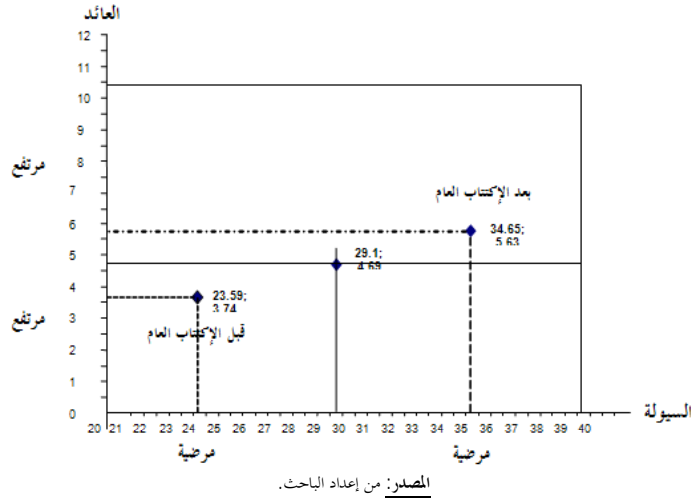
طبيعة الأداء	المؤشرات	نسب التطور			الترتيب والنتائج احققها		
		الأسلوب الأول	الأسلوب الثاني	الأسلوب الثالث	الأسلوب الأول	الأسلوب الثاني	الأسلوب الثالث
الربحية	معدل العائد على الأصول (ROA)	%112.86	%50.56	%6.11	رقم 01	رقم 02	رقم 03
الإستغلال	معدل دوران الأصول	%393.80	%28.79	%-27.78	رقم 01	رقم 02	رقم 03
هيكل رأس المال	نسبة قابلية التسديد	%-38.94	%0.44	%36.43	تطور إيجابي	تطور مستقر نوعا ما	إنخفاض سلبي
السيولة	نسبة التقديمية	%85.60	%46.89	%30.71	رقم 01	رقم 02	رقم 03

المصدر: من إعداد الباحث.

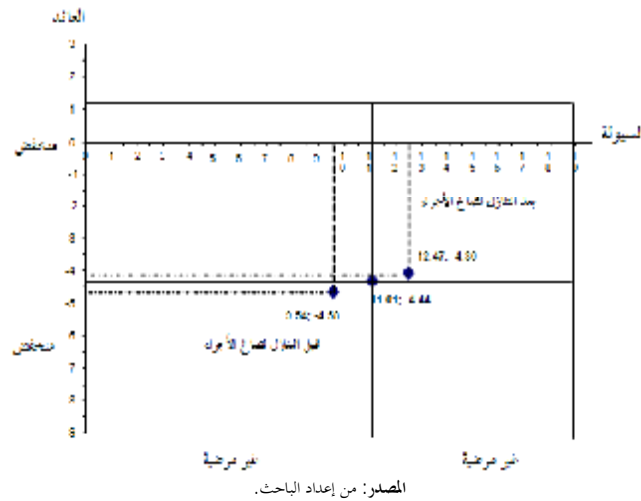
الشكل رقم (01): علاقة الربحية بالسيولة قبل وبعد الخصخصة بالنسبة للأسلوب الأول المتمثل في الشراكة.



الشكل رقم (02): علاقة الربحية بالسيولة قبل وبعد الخصخصة بالنسبة للأسلوب الثاني المتمثل في الإكتتاب العام.



الشكل رقم (03): علاقة الربحية بالسيولة قبل وبعد الخصخصة بالنسبة للأسلوب الثالث المتمثل في التنازل لصالح الأجراء.



الإحالات والمراجع :

- ¹. Savas E.S, La Privatisation pour une société performante, Copyright, Paris, 1988, P. 01.
- ². عبد الوهاب شمام, دراسة حول الخصوصية والتحويلات الهيكلية للإقتصاد الجزائري, مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية, جامعة قسنطينة, العدد: 08, 1997, ص ص. 190 - 195.
- ³. Cohen Myrian, Sueur Alain, Les Privatisations Française, In revue française d'analyse financière, N:°110, Paris, 1997, PP. 62 - 66.
- ⁴. إن عدم التوصل إلى تحديد دقيق لهذا المفهوم بالعربية, يعني أننا لم نع بعد على وجه الدقة المضامين الفعلية لهذا المفهوم.
- ⁵. أحمد ماهر, دليل المدير إلى الخصوصية, الدار الجامعية, الإسكندرية, 2002, ص. 24.
- ⁶. الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة اليمني, ورقة عمل مقدمة للقاء التدريبي حول « رقابة الأجهزة العليا على تخصيص المؤسسات العامة » الأردن: عمان 18- 28/ 05/ 2002, ص ص. 03 - 08.
- ⁷. Bouhezza Mohamed, L'évaluation économique des entreprises industrielles publiques en Algérie, Étude de cas sur quatre entreprise, Thèse de Doctorat, Faculté de droit, Des sciences économiques et de gestion, CEMAFI, Université de Nice, 2000, Non publiée, P.71.
- ⁸. في هذا الصدد, الشركة الدولية « سوفيتال », أوكلت لها تسيير المنشآت السياحية والفندقية الجديدة لحساب مؤسسة عمومية سياحية.
- ⁹. الأمر رقم 95/22, المتضمن خصوصية المؤسسات العمومية, المؤرخ في 1995/08/26, الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية, العدد 48, سنة 1995.
- ¹⁰. الأمر رقم 04/01, المتضمن خصوصية المؤسسات العمومية, المؤرخ في 2001/08/20, الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية, العدد 62, سنة 2001.
- ¹¹. عادل مبروك محمد, أثر التغير في نمط الملكية على الأداء المالي للمنظمات: دراسة تحليلية لشركات إتحادات المساهمين من العمال, مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين, كلية التجارة, جامعة القاهرة, جهاز الدراسات العليا والبحوث, العدد: السادس والخمسون, السنة التاسعة والثلاثون, 2000, ص. 25.